(3 unread) - heaitham20
Secure | https://mg.mail.yahoo.com/neo/launch?.rand=30h6ninsm0mo4
Home Mail News Sport Finance Celebrity Style Weather Answers Flickr Mobile More
YAHOO! MAIL
All Professor, search your mailbox
Search Mail
Search web
Home
Professor
Compose
Archive
Move
Delete
Spam
More
Add Gmail, Outlook, AOL and more
Inbox (3)
Drafts (5)
Sent
Archive
Spam (4)
Trash (1)
Smart views
Important
Unread
Starred
People
Social
Shopping
Travel
Finance
Folders
Notes
Re: ارسال ملخص بحث (8)
heaitham ali السيد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر المحترم السلام عليكم نرسل لكم ملخص البحث بصورته النهائية بعد اجراء بعض ال
13/09/15 at 1:52 PM
6 more messages
مكتب النخب المركزي <e.fadhela.office2015@gmail.com>
2 Mar at 3:05 PM
To Prof. Haitham
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...
الى / الدكتور هيثم عبدالله سلمان المحترم
الى / الست سكنة جهيه فرج المحترمة
نهديكم اطيب تحياتنا ..
نود اعلامكم بقبول بحثكم الموسوم بعنوان (نحو إعداد خطة إستراتيجية طارئة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق) للمشاركة في المؤتمر العلمي الثاني للإصلاح وسيكون حضوركم في دواعي سرورنا وتقديرنا راجين تأكيد حضوركم يوم 11/3/2017 على قاعة فندق بابل .
تقبلوا منا فائق الشكر وبالغ التقدير ...
مكتب النخب المركزي
Prof. Haitham <heaitham20052006@yahoo.com> بتاريخ 2 مارس 2017 9:21 ص، جاء في
Show original message
EN
09:33 ص
3/5/2017

نحو إعداد خطة إستراتيجية طارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان — **المدرس سكنه جهيه فرج**
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية — **قسم الدراسات الاقتصادية**
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة
07801459516

المقدمة :

تُعد ظاهرة الفساد من الملامح الرئيسة التي اتسم بها القرن الحادي والعشرون، فلم تُعد ظاهرة تخص دولة معينه بذاتها، ولكنها انتشرت بشكل واسع لتغطي معظم دول العالم، حتى أصبح الفساد وباءً معدياً لا يسلم منه إلا من لدية مناعة الدين، والخلق، والضمير، بيد انه اختلفت مستويات نضوج الفساد وتعمق جذوره في كل دولة بحسب توفر مقومات توسعه أو البيئة المناسبة لنموه، فلم تحتاج بعض دول العالم لمكافحته إلى مؤسسات أو قوانين أو تدابير استثنائية، وإنما اعتمدت على الوسائل الروتينية لمكافحته مع إضافة بعض التعديلات الضرورية التي تنسجم مع حالة تطور مفهوم الفساد ووسائله.

وفي العراق فقد انتشر فيه الفساد شأنه شأن بقية دول العالم، بيد انه استفحل واستشرى في معظم مؤسساته الحكومية، وقد ابتعد كثيراً ليصبح ثقافة مجتمعية ينتقدها المجتمع علناً ويمارسها سراً، وعلى الرغم من تعدد المؤسسات الحكومية المتخصصة، وكثرة التشريعات والقوانين، فضلاً عن ضخامة التخصيصات المالية المخصصة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، إلا أن تلك الجهود جميعها باءت بالإخفاق؛ وذلك لأسباب قد تتعلق بعوامل موضوعية أو بعوامل ذاتية، وفي كلا الحالتين لم يجرى مكافحة الفساد بشكل مهني وموضوعي، وإنما جرى تداول آليات مكافحته في البرامج والنشرات والتقارير إعلامياً من دون الخوض بالمعالجات الحقيقية لمكافحته.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أن الفساد في التشريع يعطل حكم القانون، والفساد في القضاء يقوض العدالة، والفساد في الإدارة يقضي على مبدأ الشفافية والإبداع، والفساد الاقتصادي يؤدي إلى هدر المال العام، وذلك كله يؤدي إلى اختلال في المنظومة المجتمعية والعقد الاجتماعي، ويعرّض أمن المواطن للخطر وأمن الوطن للتهديد.

مشكلة البحث :

لم تفلح الجهات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق القضاء على الفساد الإداري والهدر المالي بصورة جذرية، وإنما نجحت في إلقاء القبض على بعض الإفراد المفسدين وإعادة بعض الأموال المختلسة أو المسروقة من المال العام.

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها " إن استمرار تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق لا تؤدي إلى هدر الثروة الوطنية فقط، ولكن يمكن إن تتوسع إلى انعدام ثقة المواطن بالحكومة.

هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:

1- بلورة رؤية اقتصادية تعالج نقاط ضعف المنظومة الحكومية.
2- توضيح انه لا تقتصر آثار الفساد بالمقياس الكمي (مالياً) فقط، بل يمكن إن تتعداها ليكون نوعياً وهو أشد واخطر.
3- إعداد خارطة طريق لإستراتيجية تنموية طارئة لمكافحة الفساد من جذوره.

خطة البحث :

تتضمن المباحث الآتي:

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للفساد

1- تعريف الفساد وأنواعه

أن الأصل اللغوي لكلمة الفساد فهو مضاد للشيء الصالح، والفساد كلمة مطلقة وتتنوع ما بين الفساد الإداري والاقتصادي والقانوني والتشريعي والأخلاقي والسياسي والاجتماعي ... وغيره، ونظراً لهذا الإطلاق لكلمة الفساد، فقد تعددت مفاهيم الفساد وتنوعت بحسب مرجعيات المفكرين والباحثين، فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد، بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أي انه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته، فيما عرفه المجلس الأوربي بأنه الرشوة وأي تصرف آخر متعلق بإفراد أو كانت لهم مسؤوليات في القطاع العام والخاص بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع سواءً لأنفسهم أم للآخرين[1]، بيد أن من أهم العوامل المؤثرة على تكريس حالة الفساد في المجتمع في الدول النامية هو نوع النظام الاقتصادي المتبع، إذ كلما اتسعت الفجوة ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كان من الضروري إتباع النظام الاشتراكي، والعكس صحيح، أي كلما ضاقت الفجوة كان من الضروري إتباع النظام الرأسمالي، ومن ثم فأن النظام الاقتصادي المتبع في الدولة يلعب دوراً رئيساً في تفشي ظاهرة الفساد أو الحد منه[2]، وهو أمر ينبغي مراعاته عند الأخذ بنوع النظام الاقتصادي المتبع.

2- أسباب الفساد وآثاره

لقد تعددت الأسباب المؤدية لانتشار ظاهر الفساد بشتى أنواعه ومسمياته، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى بزوغ حالة الفساد هي الأسباب الذاتية المتمثلة بصفة المفسد وشخصيته ومنها ابتعاده عن مخافة الله (سبحانه وتعالى) والكذب

---

[1] دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ص 3.

http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf

[2] د. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار 2015، ص 6.

وحب الأنا وعدم الإيثار وغيرها كثير، وهناك أسباب موضوعية من أهمها غياب الشفافية والمحاسبة، فقد ورد في تقرير المفتش العام الأمريكي بأنه حيثما تغيبت الشفافية والمحاسبة حل الفساد محلهما والعكس صحيح[1]، كما أثبتت أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود علاقة تبادلية (طردية) ما بين الفساد والفقر، إذ يؤثر الفقر في زيادة مستوى الفساد من خلال إعاقته للنمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره في مستويات الفقر من جهة، كما يؤثر الفساد في الفقر عن طريق التأثير في عوامل الحكم الرشيد من خلال إضعاف المؤسسات السياسية، ومشاركة المواطنين، وتخفيض جوده الخدمات والبنى التحتية الحكومية من جهة أخرى[2]، فضلاً عن عدم تطبيق السياسات الاقتصادية الملائمة، إذ أن الآثار السلبية للفساد على المجتمع والدولة ككل أكثر وطأً من الآثار السلبية الناجمة عن إخفاق السياسات الاقتصادية في أدائها التنموي؛ وذلك لأن خطورة الفساد لا تقاس بالأرقام فحسب، بل أن اخطر ما ينجم من ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وعقده الاجتماعي، فتأخذ الرشوة والعمولة تدريجياً مقومات نظام حوافز جديد لا يجاريها نظام الحوافز والمكافآت المسن قانونياً[3]، وبذلك تخفق القوانين في أداء مهامها المسنه لأجلها، ومن ثم تفقد سيادة القانون وهيبة الدولة، وبالتالي تخترق جميع مقاييس العقد الاجتماعي، وتتسع الهوة ما بين الحاكم والمحكوم، وقد يتطور الأمر إلى انهيار الحكومة بأكملها.

---

[1] قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (325)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 2006، ص 28.

[2] محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار، في التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ تحرير وتقديم: عبد الإله بلقزيز، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (67)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2013، ص 113.

[3] المصدر نفسه، ص 113.

المبحث الثاني

ظاهرة الفساد في العراق بين الواقع والملابسات

1- واقع الفساد في العراق

لقد أخذت ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي (الفساد الاقتصادي) تتسع شيئاً فشيئاً، ولم تستطع الجهات التنفيذية ولا التشريعية ولا الرقابية أن تقضي على هذه الظاهرة أو تعالجها أو تقلل منها، فعلى الرغم من تعدد الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد والإفساد، إلا أنه يبدو أن الحالة انتشرت وتوسعت وأصبحت ظاهرة مما اجبر الحكومة بتاريخ 2015/8/9 على تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد الذي يتولى رئاسته السيد رئيس الوزراء، وإطلاق حملة (من أين لك هذا ؟) إلى جانب مهام المجلس الأخرى، وبالتعاون مع القضاء[1]. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى التصريح بشكل علني بتفعيل دور المجلس هو تفشي ظاهر الفساد في العراق بشكل غير مسبوق للحيلولة دون تفاقمه والحد منه على أقل تقدير.

ويمكن إرجاع السبب الرئيس لظاهرة الفساد هو الابتعاد عن وصايا وتوجيهات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في كيفية إدارة العباد وعمارة البلاد، وتُعد سوء الإدارة وسوء التنظيم والتدبير من أبرزها، فهي (الإدارة) أهم عناصر العملية الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية كافة سواءً أكانت نشاطاً إنتاجياً أم خدمياً أم تجارياً فهي المحرك الرئيس لعملية تنظيم بقية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، ورأس المال، والأرض) بحيث تعمل وفق نظم واطر علمية متماسكة[2]، ففي العراق أصبحت جميع الوزارات سياسية شأنها شأن وزارة الخارجية، مما افقد الوزارات

---

[1] نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2015/8/9.

http://www.pmo.iq/press2015/9-8-201503.htm

[2] لمزيد من المعومات راجع: – د. هيثم عبدالله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) للمدة 24-2016/12/25، مؤسسة علوم نهج البلاغة، مركز دراسات الكوفة، كربلاء المقدسة- النجف الأشرف، 2016.

مهامها الخدمية التي أسندت إليها، ومن ثم تنصلت عن مسؤولياتها الخدمية بأعذار التقشف والأزمة المالية وغيرها.

وعند النظر إلى واقع الفساد في العراق نجده قد استفحل وأصبح مارداً (عملاق ضخم) ضرب أطناب مؤسسات الدولة العراقية كافة من مؤسسات حكومية وغير حكومية (خاصة) وحتى بلغ بعض مؤسسات المجتمع المدني كذلك، ولم تستطع جميع القوى الفاعلة أن تجاريه وتحد منه. ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (1) يتبين أن العراق قد احتل مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية* في تقريرها السنوي، ولا يمثل التقرير حجم الفساد ولا طبيعيته، وإنما مدركات (أي الإحساس بوجوده)[1]، إذ ارتفعت مرتبة العراق بحسب المؤشر من 113 عام 2003 إلى 175 عام 2011، وانخفضت نقاطه من 2.2 إلى 1.8 (من أصل 10 نقاط) للعامين على التوالي، حيث يرتب التقرير الدول تنازلياً ابتداءً من الدول الأقل مدركات فساد فيها وانتهاءً بأكثرها مدركات، ثم انخفضت المرتبة إلى 169 محققاً 18 نقطة (من أصل 100 نقطة) في المؤشر عام 2012 ، ثم انخفضت إلى 166 محققاً 17 نقطة عام 2016، مما يدل على أن العراق يقع في مؤخرة الدول بحسب مؤشر مدركات الفساد وأن هذا التحسن الطفيف في المرتبة لا يعكس أن المؤشر قد تحسن؛ وذلك بسبب انخفاض الدول والمناطق المشمولة بالتصنيف من 183 دولة عام 2011 إلى 176 دولة عام 2016، فضلاً عن أن المؤشر يعتمد وبشكل رئيس على عدد النقاط؛ لأنها لا تأخذ بنظر الاعتبار عدد الدول المشمولة بالتصنيف، وبالتالي فأن العراق قد حصد نقاط قليله في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي.

---

* لقد تأسست المنظمة عام 1993 ومقرها في برلين – المانيا، وقد صدر لها أول تقرير عام 1995، ويعُد مؤشر مدركات الفساد المؤشر الرئيس فيه وهو يتكون من (10- 10) نقاط وهي أعلى نزاهة في الدول وحتى صفر بوصفها الأكثر فساد، واستمر هذا المقياس حتى عام 2011، ثم تحول في عام 2012 إلى (100-100) نقطة واستمر المقياس حتى الآن.

[1] حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد (6)، هيئة النزاهة، بغداد، 2013، ص 71.
http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p04.pdf

الجدول رقم (1)

مراتب العراق ونقاطه في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للمدة (2003-2016)

السنة	المرتبة	النقاط	عدد الدول المصنفة
2003	113	2.2	133
2004	129	2.1	146
2005	137	2.2	159
2006	160	1.9	163
2007	178	1.5	180
2008	178	1.3	180
2009	176	1.5	180
2010	175	1.5	178
2011	175	1.8	183
2012	169	18	174
2013	171	16	177
2014	170	16	175
2015	161	16	168
2016	166	17	176

Source : - http://www.transparency.org/research/cpi/overview

- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

وعند المقارنة مع بعض الدول العربية يتبين إن تونس هي من الدول التي أظهرت تحسنا طفيفاً على المؤشر؛ وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة الذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية، فضلاً عن تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد، والمصادقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد[1].

[1] كندة حتر، الدول العربية تزداد سوءاً على مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، منظمة الشافية الدولية، http://www.transparency.org/news/feature/arab_states_a_very_drastic_decline_AR.2017/1/25

ولأجل الوقوف على واقع الفساد الإداري والهدر المالي في العراق، نلحظ بيانات الجدول رقم (2) الذي يبين أن هيئة النزاهة قد منعت هدر وأعادت وردت أموال بقيمة 2.6 تريليون دينار، وهذا يعكس أولاً الجهود الكبيرة لهيئة النزاهة في متابعة حالات الفساد بكل أنواعه، فضلاً عن المحافظة على المال العام من الهدر والضياع، وثانياً يعكس عن حجم الفساد الكبيرة الذي طال معظم مؤسسات الدولة العراقية، مما يجعل من الصعب على هيئة النزاهة بملاكها (موظفيها الحاليين) مواكبة تطور ظاهرة في الفساد وتأدية عملها بالشكل المطلوب.

الجدول رقم (2)

توزيع مجموع الأموال العامة لهيئة النزاهة بحسب نوع استرجاعها لعام 2016

ت	الأموال العامة المحافظ عليها	قيمة الأموال
1	الأموال التي استطاعت الهيأة كشفها عن طريق الإجراءات الوقائية أو الردعية والتي منعت الهيأة هدرها	2 تريليون دينار
2	الأموال التي تمت إعادتها حقيقة إلى خزينة الدولة.	28.5 مليار دينار
3	الأموال التي صدرت أحكام قضائية بردها.	570.3 مليار دينار
4	الأموال التي أعيدت أثناء عمليات الضبط.	116.3 مليون دينار
	المجموع	2.6 تريليون دينار

المصدر:

- ملخص التقرير السنوي لعام 2016، هيئة النزاهة، 2016، بغداد، ص 6.

http://www.nazaha.iq/pdf_up/3951/mlreportF2016.pdf

2- ملابسات الفساد في العراق

لقد تميز الفساد في العراق بمجموعة الخصائص التي ميزته عن باقي الفساد المنتشر في الدول الأخرى العربية منها أو الإقليمية، ومن أهمها عدم انسجام الكابينة الحكومية (متخذي القرار السياسي) مع صناع القرار السياسي[1]، وما رافقه من محاصصة طائفية ومذهبية وقومية، إذ احتدم الصراع بينهم بين موافق خجول لمحاربة الفساد، ورافض متهور لمحاربة الفساد والإفساد؛ وذلك للحفاظ على بعض المصالح الفئوية الضيقة، فضلاً عن غياب الشفافية والمحاسبة، فمبدأ الشفافية في الحكم في العراق يقصد بها مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، بيد أن تطبيق ذلك على الواقع اكتنفه الغموض والجدل الحاد؛ وذلك لاتساع الهوة ما بين المصلحة الخاصة (الشخصية أو الفئوية) والمصلحة العامة (الحكومية)[2]، وللتغلب على هاتين الخاصيتين لابد من إيجاد حكومة صالحة ترعى أهمية تقديم الخدمات للمجتمع؛ وذلك لأنه الفساد يستوطن في الحكومة فقط، وما المجتمع إلا وسيلة سهلة لنشره في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولا يقتصر مواجهة الفساد كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة النزاهة وآخرون من خلال تطبيق القانون وأنظمة العدالة الجنائية عن طريق لفت انتباه السلطات المختصة إلى الإحداث المتعلقة بالفساد، فضلاً عن تطبيق الشروط التشريعية والمؤسسية والتشغيلية لمعالجة الفساد[3]، وإنما يستلزم كذلك إيجاد قادة ووزراء يتسمون بالعصمة الأصغر* التي من أهم مميزاتهم الورع عن محارم الله والصدق

---

[1] البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (1)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران 2015، ص 19.

[2] د. هيثم عبدالله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، مصدر سابق.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول 2012، ص 53.

* وهي العصمة التي يكون مستواها أقل من العصمة الصغرى التي يتسم بها بعض أهل بيت النبوة (عليهم السلام)، مثل السيدة زينب (ع)، والسيد أبى الفضل العباس (ع)، والسيد علي الأكبر (ع)، وغيرهم (عليهم السلام).

والشجاعة والأمانة والإيثار والعلم والإخلاص وغيرها، وكما قال الإمام الصادق (ع) " الناس هلكى إلا العالمون، والعالمون هلكى إلا العاملون، والعاملون هلكى إلا المخلصون، والمخلصون في خطر"، وذلك لضمان تطبيق جميع التشريعات والقوانين النافذة بعدالة وبدون تمييز، ومن جهة أخرى قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في محاربة الفساد " والله لو وجدته قد تزوج النساء وملك به الإماء لرددته فأن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق"[1]، وبذلك شدد أمير المؤمنين (عليه السلام) على مبدأ الشفافية في الحكم من خلال محاربة الفساد والمفسدين وينأى النفس عن الهوى، فبدأ بنفسه قبل سواها، فمع أهل الكوفة تحدث الإمام (عليه السلام) فقال " يا أهل الكوفة إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن "[2]، هذه هي نفس إمامكم فهي نفس محمد (ص) ولا يرضى إلا أن يكون عبداً شكوراً، وقد لخص عليه السلام ما يرغب به في الحياة بقوله " ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد "[3].

وأخيراً ولأجل مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي ينبغي الأخذ ببعض وصايا الأئمة عليهم السلام وتنفيذ الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي المقترحة في العراق، وفق منظور شرعي وديني وتنموي يتضمن أولاً الاعتراف بالفساد الذي ارتكب سابقاً في معظم الوزارات ومحاسبة المقصرين، وأن يجري تحقيق شامل بجميع العقود، وإيكال المناصب الإدارية إلى شريحة التكنوقراط[4] لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة بشكل دقيق ومن دون الركون إلى الضغوطات الحزبية

---

[1] خطاب المرحلة (211) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.

http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036

[2] رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (علية السلام)، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014، ص 49

[3] نهج البلاغة.

http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm

[4] د. هيثم عبدالله سلمان، حزمة الإصلاحات الاقتصادية في العراق في ظل أسعار النفط العالمية، بحث ملقى في المؤتمر العلمي الأول للإصلاح وتحت شعار الإصلاح في العراق ..... برؤية أكاديمية، مكتب النخب المركزي/ حزب الفضيلة الإسلامي، المنعقد في جامعة الكوفة في 10/10/ 2015،

أو المذهبية أو القومية،؛ بهدف إعادة هيكلة مؤسسات الحكومة العراقية من هيكلها الحالي المترهل إلى هيكلة جديدة تعتمد على دولة المؤسسات في إدارة مهامها الإدارية والتنفيذية والتشريعية والرقابية على أساس المعايير العلمية ودولة القانون[1].

المبحث الثالث

مقترح إعداد خطة إستراتيجية طارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق

1- نطاق الإستراتيجية

وتُعنى بتنظيم أداء الإدارة الحكومية في التكاملين : التكامل العمودي (Vertical integration) من خلال روابط الجذب الخلفية التي تمثلها سياسة الإصلاح الاقتصادي لمكافحة الفساد، ومن خلال روابط الجذب الأمامية التي تمثلها إجراءات التنفيذ والمتابعة والتقييم لوسائل مكافحة الفساد، وفي التكامل الأفقي (Horizontal integration) من خلال مكافحة الفساد في جميع مستويات الإدارة الحكومية ابتداءً من أصغر وحدة إدارية في الحكومة العراقية إلى أكبر وزارة وما فوقها وما يحيط بها، في ظل ضمان مبدأ الشفافية في العمل ومراقبة إدارات القطاع الحكومي أم الخاص أم منظمات المجتمع المدني (NGOS).

2- حوكمة صياغة الإستراتيجية

وتعني بمجموعة العلاقات التي تربط أصحاب المصالح المتمثلون بمجلس الوزراء عند رسم الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي وكيفية تحقيق الأهداف في ظل الإمكانات الاقتصادية الحالية، وهذا يتطلب رسم سياسة إصلاح اقتصادي موحدة لمكافحة الفساد تتبنى مفهوم التكامل في إدارة الوزارات الحكومية من خلال الشفافية والمحاسبة وتبادل المعلومات والخبرات ، وليس التنافس والتناحر لزيادة التخصيصات المالية للوزارة التي يترأسها.

3- منهجية الإستراتيجية

تعتمد المنهجية على:

---

[1] د. هيثم عبدالله سلمان، دولة المؤسسات في فكر أمير المؤمنين عليه السلام: العفة أنموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول ليوم العفة العالمي، مكتب المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) في البصرة، المركز الثقافي النفطي، 2017/2/4، البصرة

أ- الركائز الأساسية وهي:

- توحيد الرسالة والرؤية والأهداف، وتحديد السيناريوهات بعيداً عن التوقعات، فضلاً عن مسارات الإستراتيجية نحو تحقيق الهدف الرئيس مباشرة من دون النظر إلى المصلحة الشخصية أو الفئوية أو الطبقية.
- التأكيد على المحاور الرئيسة لتنفيذ الإستراتيجية وفق منظور شرعي وديني وتنموي وطني بعيداً عن الطائفية والمحاصصة السياسية.
- تهيئة المتطلبات القانونية والتشريعية والمؤسساتية والتنظيمية لتنفيذ الإستراتيجية وفق جدول زمني محدد.
- البدء بتنفيذ الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي من خلال إتباع السياسة الإصلاحية الاقتصادية الوطنية التي تحاكي مسار السياسات الدولية والإقليمية والعربية التي أقرتها المنظمات الدولية لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي.
- التأكيد على تفاعل المجتمع العراقي مع الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي لتنفيذ الإستراتيجية من خلال الوسائل والتدابير التي تتخذها الحكومة للوصول إلى أهدافها من خلال التعاون الذاتي والمستمر والنقد البناء مع القوى الفاعلة العراقية من منظمات المجتمع المدني وغيرها.
- وضع سلم أولويات للإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي لكل وزارة على حده، تأخذ بنظر الاعتبار حجم الفساد ونوعه وتأثيره والإمكانية الحقيقية على تنفيذ مكافحته.
- الإفادة من الإجراءات والتدابير الناجعة التي تتخذها كل وزارة على حده لسلم أولوياتها.
- دراسة السياسات والاستراتيجيات الماضية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في الوزارات العراقية كافة، فضلاً عن تحليل أهم الدراسات والبحوث للوقوف على مواقع النجاح وتجاوز الخلل والقصور، ومن ثم كيفية تطبيق توصياتها.

ب- القواعد العامة وهي :

- اتساق الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق مع السياسة والاستراتيجيات المناظرة لها في الدول العربية والدولية، بهدف الإفادة من المنظمات العربية والدولية في مكافحة الفساد والحيلولة دون تعارض أهدافها مع الأهداف الدولية، وتسهيل عملية إلقاء القبض على الفاسدين الهاربين إلى الخارج واسترجاع أموالهم لغرض مصادرتها لخزينة الدولة العراقية أو استرجاعها إلى الجهات المعنية.
- دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق بشكل علمي وموضوعي وشفاف وبعيد عن الاعتبارات الطائفية والمحاصصة الحزبية والسياسية.
- الابتعاد عن نقل التجارب الدولية لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، مع أخذ بنظر الاعتبار الدروس والعبر عن نجاحها أو إخفاقها؛ وذلك لإكساب إستراتيجية مكافحة الفساد بالحس الوطني وبعيداً عن التدخلات الخارجية.
- اعتماد التوصيات والتوجيهات العربية والدولية التي أقرتها المنظمات الدولية ومؤتمراتها ولاسيما منظمة الشفافية الدولية؛ بهدف تعديل مؤشر مدركات الفساد في العراق .
- التقيد بمقررات صياغة الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي من الوزارات كافة، وإيقاف أوامر الاستثناء من مكافحة الفساد لبعض الوزارات أو الهيئات الحكومية.
- عقد الاتفاقيات الدولية من الدول العربية والإقليمية والأجنبية لتسهيل تنفيذ الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق لاسيما في مجالات إلقاء القبض على المجرمين، وإعادة الأموال المسروقة، وتجميد الأصول العائدة للمتهمين، فضلاً عن نقل الخبرات وعقد الدورات التدريبية وتمويل برامج مكافحة الفساد والتعرف على أهم طرق الفساد في التجارة الالكترونية وغسيل الأموال، ونقل التكنولوجيا المناسبة لمكافحتها.
- الاهتمام بمقررات وتوصيات المؤتمرات المحلية والدولية بشأن طرق ووسائل مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي، فضلاً عن الاهتمام بالبحث والتطوير.

- فتح أو تفعيل أو إعادة تأهيل قسم الدراسات والتخطيط في كل الوزارات والهيآت والمديرات العامة، لكتابة الدراسات والبحوث المحكمة بشأن اختصاص الوزارة ومهامها وما يتعلق بمكافحة الفساد، وتهيئة غرفة صغيرة بمثابة مكتبة لكل مؤسسة من المؤسسات الحكومية، ترفد بمجموعة من الباحثين المتخصصين..

4- خطوات صياغة الإستراتيجية

- دراسة واقع الفساد الإداري والهدر المالي في العراق بشكل مهني وموضوعي وبعيد عن الاعتبارات الأخرى.
- تحديد رؤية الحكومة العراقية تجاه مكافحة الفساد الإداري والهدر المالي.
- تحديد البرامج لتنفيذ الإستراتيجية لبلوغ الهدف الرئيس والتحول من الواقع الفعلي إلى المستقبل المأمول وبما يحقق الرؤية الحكومية.
- تحديد معدلات النمو المستهدف لمؤشرات مدركات الفساد أو لمؤشرات فساد أخرى يمكن الاستعانة بها لبلوغ أهداف الإستراتيجية وفق جدول زمني محدد؛ بهدف بيان نسبة نجاح الإستراتيجية في تحقيق أهدافها المنشودة.
- تنفيذ الإستراتيجية الطارئة لمكافحة الفساد الإداري والهدر المالي في العراق من خلال تضافر الجهود الحكومية والخاصة وغير الحكومية (NGOS) .
- الرقابة والمتابعة والتقييم بهدف تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات وإجراء التغذية الراجعة .

5- خطة العمل

وتأتي من خلال المباشرة في رسم إعداد الإستراتيجية بشكل تفصيلي، ومن ثم وضع خطة للتنفيذ الفعلي وفق جدول زمني محدد.

قائمة المصادر

- **الكتب**

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول 2012.
2. البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط (1)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، حزيران 2015.
3. رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (علية السلام)، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014.
4. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار، في التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ تحرير وتقديم: عبد الإله بلقزيز، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (67)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2013.

- **الدوريات**

5. حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد (6)، هيئة النزاهة، بغداد، 2013.

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p04.pdf

6. قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (325)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 2006.
7. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار 2015.
8. هيثم عبدالله سلمان، دولة المؤسسات في فكر أمير المؤمنين عليه السلام: العفة أنموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول ليوم العفة العالمي، مكتب المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) في البصرة، المركز الثقافي النفطي، 2017/2/4، البصرة.

- **التقارير والإحصاءات**

9. ملخص التقرير السنوي لعام 2016، هيئة النزاهة، 2016، بغداد.

http://www.nazaha.iq/pdf_up/3951/mlreportF2016.pdf

- **المؤتمرات**

10. هيثم عبدالله سلمان، حزمة الإصلاحات الاقتصادية في العراق في ظل أسعار النفط العالمية، بحث ملقى في المؤتمر العلمي الأول للإصلاح وتحت شعار الإصلاح في العراق ..... برؤية أكاديمية، مكتب النخب المركزي/ حزب الفضيلة الإسلامي، المنعقد في جامعة الكوفة في 10/10/ 2015،

11. هيثم عبدالله سلمان، عهد أمير المؤمنين (ع) لمالك الأشتر... بين وجهة النظر الاقتصادية والدروس المستفادة منها على واقع الاقتصاد العراقي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني المشترك الأول نظام الحكم وإدارة الدولة في ضوء عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) للمدة 24-2016/12/25، مؤسسة علوم نهج البلاغة، مركز دراسات الكوفة، كربلاء المقدسة- النجف الأشرف، 2016.

- **المواقع الالكترونية**

12. خطاب المرحلة (211) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.

http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=2036

13. دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد.

http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent% 20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf

14. كندة حتر، الدول العربية تزداد سوءاً على مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، منظمة الشافية الدولية، 2017/1/25.

http://www.transparency.org/news/feature/arab_states_a_very_drastic_decline_AR

15. نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2015/8/9.

http://www.pmo.iq/press2015/9-8-201503.htm

16. نهج البلاغة.

http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm

- **المصادر الأجنبية**

17. http://www.transparency.org/research/cpi/overview
18. https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016